



تقييم مؤشرات هيكل التمويل والسيولة في قطاع المصارف التجارية العراقية

الباحثة الاء محمد شذر

الاستاذ الدكتور حسين جواد كاظم

جامعة البصرة / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص :

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مكونات هيكل التمويل والسيولة في قطاع المصارف التجارية العراقية. وتم استخدام بيانات مالية سنوية لعينة مكونة من 15 مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية خلال للمدة 2010-2022. ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل مؤشرات هيكل التمويل الخاص بالمديونية ممثلة بنسبة اجمالي الدين الى رأس المال الممتلك ونسبة اجمالي الدين الى الموجودات، بينما المؤشرات النائبة عن حقوق الملكية تمثلت بنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات ونسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع. اما مؤشرات السيولة فقد تم اعتماد مؤشر السيولة الجارية كمؤشر نائب عن السيولة المصرفية. اظهرت الدراسة أن اعتماد المصارف التجارية على التمويل المملوك بنسب مرتفعة يُعد مؤشراً سلبياً على استراتيجياتها التمويلية، حيث يؤدي هذا الاعتماد إلى زيادة مستوى السيولة على حساب الربحية. في المقابل، يعد التمويل بالديون نشاطاً أساسياً للمصارف، مما يُسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وزيادة العوائد. وبالتالي فإن تعزيز استخدام التمويل بالديون بدلاً من التمويل المملوك يمكن أن يُحسن من قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى القصير والمتوسط، ويعزز من استقرارها المالي.

الكلمات المفتاحية: نسبة إجمالي الديون إلى رأس المال الممتلك، نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي الودائع، نسبة السيولة الجارية

Evaluating the Financing and Liquidity Structure Indicators in the Iraqi Commercial Banking Sector

Researcher Alaa Mohammed Shadhar

Professor Dr. Hussein Jawad Kazim

College of Administration and Economics / Department of Financial and Banking Sciences

University of Basra

Abstract :

This study seeks to examine the structure of financing and liquidity in the Iraqi commercial banking sector. The analysis is based on annual financial data from a sample of 15 commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange over the period 2010–2022. To achieve the study's objective, debt-related capital structure indicators were employed, represented by the ratio of total debt to equity and the ratio of total debt to total assets. Equity-related indicators were captured through the ratio of equity to total assets and the ratio of equity to total deposits. With respect to liquidity, the current ratio was utilized as a proxy for banking liquidity. The results indicate that the reliance of commercial banks on equity financing at relatively high levels serves as a negative signal for their financing strategies, as it increases liquidity at the expense of profitability. In contrast, debt financing constitutes a fundamental banking activity that enhances resource utilization and improves returns. Accordingly, strengthening the role of debt financing relative to equity financing may improve the banks' capacity to meet short- and medium-term obligations and reinforce their overall financial stability.

Keywords: Total Debt to Equity Ratio , Total Debt to Total Assets Ratio , Equity to Total Assets Ratio , Equity to Total Deposits Ratio , Current Ratio

المقدمة :

يُعد القطاع المصرفي من أهم مكونات النظام المالي، نظراً لدوره الحيوي في توفير السيولة اللازمة لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة. تعتمد قدرة المصارف على أداء هذا الدور على بشكل فعال على امتلاكها لموارد مالية كافية تشكل ما يعرف بالهيكل التمويلي للمصرف، هذا الهيكل متمثل في مزيج من التمويل الداخلي (رأس المال الممتلك) والتمويل الخارجي (المديونية)، وبالمقابل تعد السيولة المصرفية من أهم عوامل استقرار المصارف واستمراريتها، إذ تُمكنها من تلبية احتياجات العملاء ومواجهة الأزمات المالية. هنا يظهر الدور المحوري لتقييم وتحليل الهيكل المالي والسيولة في القطاع المصرفي. لذلك فإن دراسة وتحليل مكونات هيكل التمويل والسيولة المصرفية تُعد أمراً ضرورياً في مجال اتخاذ قرارات استراتيجية تهدف إلى تحسين مستوى السيولة وتدعم استدامة المصرف في مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، مما يجعل القرارات المتعلقة بهيكل التمويل محوراً أساسياً في استراتيجيات الإدارة المالية التي تسعى لضمان استقرار المصارف وقدرتها على المنافسة.

مشكلة الدراسة

يعد قرار اختيار هيكل التمويل في المصرف من القرارات الحاسمة التي يواجهها القائمون على الإدارة المالية، فنظراً لأهمية التمويل الممتلك في تعزيز ثقة المتعاملين مع المصرف لما يوفره من أموال دائمة تستطيع منها المصارف من الدخول في استثمارات طويلة الأجل، وأهمية التمويل المقترض في تخفيض الخطر التمويلي وتكلفة رأس المال إلى أدنى حد، فإن اتخاذ مثل هذا القرارات قد يؤثر في سيولة المصارف التجارية بسبب الإفراط في التمويل بالدين على حساب التمويل بالملكية أو العكس، مما جعل تحليل هذين المتغيرين ومكوناتهما ذو أهمية بالغة في استمرار ونمو المصارف وقدرتها على مواجهة المخاطر، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فقد حددت الدراسة الإشكاليات التالية لمشكلة البحث.

- 1- هل هناك توازن وتكامل بين مؤشرات هيكل التمويل والسيولة في القطاع المصرفي العراقي؟
- 2- هل تظهر مؤشرات هيكل التمويل والسيولة المصرفية إشارة إيجابية حول مستقبل نمو القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة الالتزامات المالية؟

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من تناولها لموضوع حيوي يتمثل في تقييم مؤشرات هيكل التمويل والسيولة المصرفية في المصارف العراقية. وتُركز الدراسة على تحليل القرار التمويلي في القطاع المصرفي، والذي يُعد من القرارات الأساسية التي يجب أن تظل الإدارة العامة على اطلاع مستمر بها لتحقيق النجاح والتوسع. لذلك توفر الدراسة أدلة عملية مستمدة من الواقع العراقي، مما يساهم في تزويد الأطراف المعنية بإطار نظري وتطبيقي يمكن استخدامه كأساس لدراسات مستقبلية حول هيكل التمويل والسيولة في المصارف التجارية.

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات التالية

- 1- لا توجد علاقة تكاملية بين نتائج مؤشرات هيكل التمويل والسيولة في القطاع المصرفي العراقي
- 2- لا تظهر نتائج تحليل مكونات هيكل التمويل والسيولة المصرفية إشارة إيجابية حول نمو القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة الالتزامات المالية؟

الاطار النظري للدراسة

المقاربات النظرية لهيكل التمويل الامثل

يعد تحديد هيكل التمويل من اهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية وهو كيفية تمويل المصارف التجارية اي تحديد المزيج التمويلي الامثل من الدين والملكية بالشكل الذي يضمن تحقيق أفضل استخدام لها، فكل من مصادر التمويل له كلفة ومخاطرة خاصة به (Brigham & Daves, 2014:12). وينطلق مفهوم هيكل التمويل بشكل عام من كيفية تمويل المصرف لموجوداته، كذلك هو مزيج من الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل وحقوق الملكية التي تستخدمها المصارف لتمويل موجوداتها. ويسمح الاعتماد الكبير على تمويل الديون للمساهمين بتحقيق عائد أعلى على الاستثمار نظراً لوجود حقوق ملكية اقل في الأعمال التجارية (Watson & Head, 2007 :94).

اولاً: النظرية التقليدية (الكلاسيكية)

ثانياً: النظريات الحديثة

اولاً: النظرية التقليدية (الكلاسيكية) Traditional Approach: ترى النظرية التقليدية وجود هيكل تمويل أمثل يتضمن النسب المثلى للتمويل المقترض الذي يجعل تكلفة التمويل الى الحد الأدنى، وان الاستخدام الرشيد للتمويل المقترض يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية. وتقوم هذه النظرية بصورة عامة على أن النقطة الأساسية في بناء هيكل التمويل الامثل هو تخفيض التكلفة المرجحة لراس المال (WACC) Weighted Average Cost Of Capital وتعظيم الحصة السوقية للمصارف الى اقصى حد، وأن تكلفة التمويل تتناقص تدريجياً عند تجاوز مستوى معين من الاقتراض لذا فإن تكلفة الأموال ستبدأ في الارتفاع لأن تكلفة الاقتراض لا يمكن أن تبقى ثابتة، ويمكنها التغير نظراً لمغالة المصارف في الاقتراض، وما بعدها تؤدي الى زيادة تكلفة التمويل. وبالتالي يؤدي ذلك الى انخفاض قيمة المصرف ومشاكل في الرافعة المالية. حيث تكون قيمة معدل عائد راس المال اقل من قيمة العائد الداخلي على الاستثمار (بني خلف، 2017:15).

ثانياً: النظريات الحديثة لهيكل التمويل Modern Theories For financing structure

1- نظرية (M&M) Modigliani & Miller: قدم كلا من Modigliani و Miller تحليلاً منطقياً على أن قيمة المصرف لا تتأثر بنمط التمويل سواء كان من خلال رفع رأس المال بإصدار أسهم أو الاقتراض ولذلك يطلق غالباً على هذه النظرية نظرية عدم وجود هيكل تمويل أمثل (Nirajini & Priya, 2013:2) ولخص (M&M) في دراستهم إلى أن قيمة المصرف المرفوع تساوي قيمة المصرف غير المرفوع أي: إن هيكل رأس المال ليس له تأثير على قيمة المصرف. وتشير النظرية الى أن قيمة المصرف تعتمد على توقعات الارباح قبل الفوائد والضرائب والمخاطر المرتبطة بموجوداتها، ومن ثم ليس لهيكل رأس المال أي تأثير على قيمة المصرف بالإضافة الى ان معدل العائد المطلوب للمؤسسة يعتمد على الاقتراض بما يعادل معدل العائد المطلوب لمؤسسة أخرى مماثلة وتنتهي لنفس فئة المخاطر لكنها لا تعتمد على الاقتراض في هيكلها التمويلي، بالإضافة إلى عائد إضافي لتعويض المخاطر المالية الناجمة عن الاقتراض (Brealey et al., 2014 :425).

2- نظرية التبادل Trade-off Theory: نظرية المبادلة التي جاء بها (Litzenberger, and Kraus 1973) ثم تطورت بعد ذلك من قبل (Majluf and Myers 1984) ودراسات أخرى. تبين هذه النظرية أن المصارف تمول عادة جزئياً بالديون وجزئياً بالملكية، وهي تنص على أن هناك ميزة في توظيف الدين سواء المزايا الضريبية فضلاً عن تكلفة التمويل مع الديون وتكاليف العسر المالي بما في ذلك تكاليف الإفلاس وغيرها من التكاليف (Rad. 2014:69). يفترض Vergas ان على المصارف تحديد الهيكل التمويلي الأمثل من خلال تقسيم العائدات وهي الكلف والدين واسهم راس المال (Vergas et al., 2015:6).

3-نظرية الوكالة Agency Theory: تُعد نظرية الوكالة واحدة من نظريات هيكل رأس المال الحديثة والتي جاء بها (Mecling & Jensen, 1976) والتي القت اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين ، إذ جاءت هذه النظرية في محاولة لحل مشكلة النزاع وتعارض المصالح بين المديرين والمساهمين فكل طرف يسعى جاهداً إلى تعظيم منافعه الخاصة ، فالنظرية تسعى تقديم خصائص التعاقد الأمثل من خلال تحسين الحوافز للإيفاء بالالتزامات التعاقدية لجميع الأطراف وتخفيض حالة عدم التأكد في توقعات المتعاملين في المستقبل، فهذا التعاقد الأمثل يوفر الثقة في النشاط المصرفي الذي يعمل على تحسين أداء جميع الأطراف ويوفر الانضباط الداخلي في المصارف الذي سيستفيد منه كل المديرين والمودعين والمساهمين والحكومات وذلك بالتوفيق بين مختلف المصالح لتخفيض تكاليف الوكالة (Tartari, 2002: 34).

4-نظرية الإشارة Signal Theory: اشار Ross الى نظرية الإشارة لأول مرة عام 1977 حيث وضع كيف تستخدم أحد مصادر التمويل كإشارة عن حالة المصرف حيث ان استخدام الدين بين المديرين يعد مؤشراً جيد وان المصرف له مستقبل أمثل. على العكس في حال ان المصرف الذي لديه مستويات مديونية متدنية او ينوي لطرح أسهم جديدة للأسواق، فإن الإشارة تكون بأن المصرف ذو جودة اقل. وبهذه الطريقة يمكن الفصل بين المصارف الجيدة والمصارف ذات المستوى المتدني التي لا تكشف عن مستويات المديونية (Zhao, 2004:6).

5-نظرية الالتقاط Pecking order Theory: ان نظرية الالتقاط هي نظرية للمفاضلة بين مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية. وكانت بدايات هذه النظرية كانت مع دراسة Donaldson 1961 حيث قام الباحث بتقديم دراسة حول ممارسات التمويل لعينة من المؤسسات الامريكية الكبيرة، وقد تم تطوير هذه النظرية من قبل Stewart Myers 1984 . بحسب هذه النظرية فان المصارف عادة ما تعتمد على مصادر التمويل الداخلية مثل الأرباح المحتجزة لتمويل أنشطتها، ثم تلجأ المصارف الى الاقتراض الخارجي إذا ما احتاجت الى أموال إضافية. وان المصرف قد يلجأ كخيار أخير الى التمويل عن طريق حقوق الملكية كإصدار أسهم جديدة لتغطية النقص في احتياجاته (Degryse et al., 2012:43).

6- نظرية توقيت السوق Market Timming Theory: من المعروف عن المؤسسات انها تصدر اسهم جديدة عندما تكون قيمتها السوقية مرتفعة وتعيد شرائها عندما هذه القيمة منخفضة وهذه العملية اطلق عليها Baker & Wurger عام 2002 بنظرية توقيت السوق والتي جاءت كبديل او كرد على نظرية التبادل ونظرية الالتقاط في تفسير سلوك تمويل المصارف. والتي تنص على ان المصارف تنتقل بين مصادر التمويل حسب وضع السوق الحالي، بمعنى انها تلجأ الى اصدار الأسهم في حال انها مقيمة بأعلى من قيمتها، وعلى العكس عندما تكون مقيمة بأقل من قيمتها فأنها تعمل على إعادة شراء أسهمها من السوق (Frank&Goyal, 2009:6).

المؤشرات المعتمدة لتحليل هيكل التمويل

أولاً: مؤشرات الرافعة المالية Leverage indicators

يطلق مصطلح الرافعة المالية على استخدام الدين في هيكل تمويل المصرف. وكلما زادت نسبة الديون مقارنة بحقوق الملكية أدى ذلك الى زيادة درجة الرافعة المالية وبالتالي زيادة الايرادات المحتملة للمساهمين، ولكنها في الوقت نفسه قد تزيد من احتمالات الضائقة المالية. حيث تقاس بالدرجة التي تعتمد فيها المصرف على المصادر الخارجية في تمويل موجوداتها (Ross, et al., 2010:2). لذا يتضح وجود الرافعة المالية في هيكل تمويل المصارف يهدف بشكل أساسي إلى مضاعفة الأرباح المحققة من خلال الاعتماد على زيادة الأصول الثابتة أو الاعتماد على التمويل الخارجي ذو التكاليف الثابتة (Jensen & Meckling, 2008:305).

ومن أهم نسب الرافعة المالية وألاكثرها استخداما الاتي:

1- نسبة التمويل بالمديونية

تعتبر هذه النسبة من أكثر النسب استخداماً، إذ تقيس مدى مساهمة الدائنين في موجودات المصرف بالمقارنة مع مساهمة المالكين. ولما كانت المصارف تحصل على موجوداتها من اموال المالكين ومن الأموال المقترضة من الدائنين فإن مساهمة المالكين بالجزء الأكبر من هذه الاموال يزيد من اطمئنان الدائنين على مقدرة المصرف بتسديد التزاماتها المالية، وبالتالي كلما ارتفعت النسبة دل ذلك على ارتفاع نسبة اعتماد المصرف على التمويل بالدين (ديون قصيرة او طويلة الاجل)، ففي حال تجاوزت هذه النسبة الواحد الصحيح تكون ديون المصرف أكبر من موجوداتها، وهو ما قد يعرضها للعديد من المخاطر المالية، بينما إذا قلت النسبة عن الواحد الصحيح تكون موجودات المصرف أكبر من ديونها (Shrestha, 2010:52). دل ذلك ان هنالك سيولة كافية لدى المصرف وبالتالي يكون قادر على تسديد الديون المستحقة عليه والواجب سدادها وفيما يلي طريقة حساب هذه النسبة:

(Gambacorta&Shin, 2016:45)

$$\text{نسبة التمويل بالمديونية} = \text{مجموع المطلوبات} / \text{مجموع الموجودات} \times 100$$

2- نسبة التمويل الخارجي

تحدد هذه النسبة مدى اعتماد المصرف على التمويل الخارجية في تمويل أصولها وأنشطتها على مصادر التمويل الخارجية، وقدرته على تسديد الالتزامات المترتبة عليه، وارتفاع هذا النسبة للمصرف يعد موضوع ايجابي، في حالة إذا كان معدل الفائدة أقل من معدل العائد على الاستثمار، يعني هناك سيولة كافية لدى المصرف وبالتالي يكون قادر على تسديد الديون المستحقة عليه والواجب سدادها، ولكن لها أيضاً تأثير سلبي على استقلالية المصرف وفيما يلي طريقة حساب هذه النسبة:

(Gambacorta&Shin,2016:45)

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \text{إجمالي الديون طويلة الأجل} / \text{مجموع الأصول} \times 100$$

3- نسبة الديون إلى حقوق الملكية

توضح هذه النسبة أهمية مجموع ديون المصرف بالمقارنة مع حقوق الملكية المتمثلة في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة، فهي تشير لمدى اعتماد المصرف على الديون لتمويل عملياتها بدلاً من استخدام موجوداتها الخاصة. وقد يواجه المصرف ذات نسبة الدين إلى حقوق الملكية المرتفعة مخاطر مالية وذلك لأنها تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل أعمالها، فإذا فشل المصرف في سداد الديون فقد يتم تخفيض قيمة أسهمها وفيما يلي طريقة حساب هذه النسبة: (Zelalem, 2020 :62-68)

نسبة الديون إلى حقوق الملكية = إجمالي المطلوبات (مجموع الديون طويلة وقصيرة الأجل) / مجموع حقوق الملكية × 100

4- معدل اكتساب الفائدة (نسبة التغطية)

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى قدرة المصارف على تسديد مدفوعات الفائدة المترتبة على ديونها بسهولة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان هناك ثقة أكبر في قدرة المصرف على الوفاء بفوائد القروض الملتزمة بها. كما يستخدمها المقرضون والمستثمرون والدائنون من أجل تحديد المخاطر التي قد تتعرض لها المصرف نتيجة لما ديمها من ديون ويمكن حساب نسبة تغطية الفائدة باستخدام المعادلة التالية: (Kanapickiene & Grundiene, 2015:327)

$$\text{نسبة تغطية الفائدة} = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب (EBIT)} / \text{مدفوعات الفائدة} \times 100$$

5- نسبة رأس المال الممتلك إلى الموجودات الخطرة

وتعد الموجودات الخطرة هي الموجودات التي يصعب تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر والتي يمكن أن تعرض المصرف إلى خسائر نتيجة الاحتفاظ بها، وتعد جميع موجودات المصرف خطرة باستثناء النقد في الصندوق والحسابات مع المصارف والبنك المركزي والاوراق المالية الحكومية عديمة المخاطرة هذا المعيار يستثنى الأصول عديمة أو قليلة المخاطر مثل النقد في الصندوق، والنقد لدى البنك المركزي من مجموع الأصول، وقد اتفق أن تكون النسبة حسب هذا المعيار (٦:١). وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك إلى الأصول الخطرة} = \text{رأس المال} / \text{الأصول الخطرة} \times 100$$

6- معيار نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (معياري لجنة بازل)

يقيس معيار لجنة بازل كفاية رأس المال في المصارف عن طريق قسمة رأس المال على الأصول المختلفة داخل وخارج الميزانية مبنية حسب درجة مخاطرها (امجد، 2014: 454). وتحسب كالآتي:

$$\text{معياري لجنة بازل} = \text{نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} \times 100$$

ثانياً: التمويل بحقوق الملكية Debt financing

1- نسبة الملكية:

يعد راس المال أحد العوامل الأساسية لأداء المصارف إذ يعرف بأنه مقدار الأموال المتاحة لدعم أنشطة المصرف والعمل كحاجز وقائي يمنع تسرب الخسائر التي يتعرض لها المصرف إلى أموال المودعين. تقيس هذه النسبة درجة اعتماد المصرف على رأس المال الممتلك في تمويل موجوداته، وتُعد مقياساً مهماً بالنسبة للبنك المركزي عند قياس مدى كفاية رأس المال الممتلك بالنسبة للمصارف فهو مثل مصدر يوفر الحماية عن طريق استقرار المصرف وكفاءته، ويتم حسابه من خلال المعادلة الآتية: (Ongore, 2013: 240)

$$\text{نسبة الملكية} = \text{إجمالي الالتزامات} / \text{حقوق الملكية} \times 100$$

2- نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات:

وهي النسبة التي أوجدتها مؤسسة التأمين على الودائع الأمريكية في عام 1930 (Dang, 2011: 18). وتستخدم هذه النسبة في تحديد النسبة المثوية التي سيحصل عليها حمله الأسهم من مجموع الأصول في حالة التصفية. يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة مالكي المصرف وهم حملة الأسهم العادية في تمويل موجودات المصرف، وتشير هذه النسبة إلى درجة اعتماد المصرف على مصادر التمويل الداخلية (55:2023، المعاينة). عند ارتفاع هذه النسبة يعني تحقيق حماية أفضل للمودعين وهو ما يهدف البنك المركزي لتحقيقه، لكن هذا الارتفاع يتعارض مع مصالح المساهمين (الملاك) كونه يؤدي إلى انخفاض العائد على رأس المال الممتلك بالإضافة إلى الأضرار الأخرى التي قد يتحملها الملاك من حيث اتخاذ قرارات، أخرى ويتم حسابها على وفق المعادلة التالية (Jadah et al., 2020 : 123 _ 125):

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات} \times 100$$

3- نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تشير هذه النسبة إلى نسبة تغطية حقوق الملكية إلى إجمالي ودائع العملاء بالمصارف التجارية أو مساهمة حقوق الملكية إلى الودائع في تمويل نشاطه. فإذا كانت نسبة رأس المال إلى الودائع مرتفعة نسبياً فهذا يعني حماية للمودعين قد تعوضهم عن المخاطر الإضافية الناجمة من الزيادة في الموجودات الخطرة، ويتم حسابها على وفق المعادلة التالية: (محمد وآخرون، 2013: 29)

$$\text{نسبة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الودائع} \times 100$$

4- نسبة راس المال الممتلك إلى الاستثمارات في الأوراق المالية

يقيس هذا المعيار مدى قدرة المصرف على استخدام رأسماله لمواجهة الخسائر الناتجة عن الاستثمار من غير المساس بأموال المودعين. فإذا كانت هذه النسبة ضعيفة فإن هذا يعني أن المصرف قد اعتمد على الودائع في تحميل الخسائر لذا سميت بهامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمارات وتستثنى منها حوالات الخزينة والأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل لعدم وجود مخاطر فيها وتستخرج هذه النسبة بالمعادلة الآتية: (محمد وآخرون، 2013: 28).

راس المال الممتلك/ اجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية $\times 100$

ومما سبق يمكن تلخيص النسب أعلاه في الجدول (5) من اعداد الباحثة اعتماداً على النسب المذكورة أعلاه.

السيولة المصرفية Bank liquidity

تحتل مسألة السيولة المصرفية وإدارتها مكانة غاية الأهمية في الفكر المالي بشكل عام وأدبيات المصارف التجارية بشكل خاص، وذلك لحاجتها المستمرة إلى الاحتفاظ بمستويات معينة من السيولة لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في مواعيد الاستحقاق المحددة. وينظر إلى السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على مقابلة التزاماته بشكل فوري، والتي تتكون بشكل كبير ونسبي من تلبية طلبات المودعين (Lartey et al, 2013: 48).

نظريات إدارة السيولة المصرفية Banking liquidity management theories

نتيجة للأهمية الفائقة التي توليها عملية إدارة السيولة بشكل عام والسيولة المصرفية بشكل خاص، فقد حظيت باهتمام الباحثين والمنظرين في مجال التمويل والإدارة المالية، وسنحاول من خلال هذا المطلب الإشارة بشكل مركز إلى أهم نظريات إدارة السيولة المصرفية كما وردت في الأدبيات المالية.

1- نظرية القرض التجاري Trading Loan Theory:

وتقوم على أساس إن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائياً من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي يجب أن تكون قصيرة الأجل. ترى هذه النظرية بأن سيولة الموجود تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد جاهز عند الحاجة إليها، وهذه الإمكانية تستند إلى وجود سوق تباع فيها هذه الموجودات ويكون مضمونها في أن المصرف التجاري يجب أن يقوم بتقديم القروض قصيرة الأجل فقط، على أن تكون مواعيد استحقاق هذه القروض متلائمة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى المصرف التي تتكون من ودائع جارية والتي يمكن سحبها في أي وقت. حيث تصلح هذه النظرية للمتداولين الذين يحتاجون لتمويل معاملاتهم التجارية المحددة وعلى المدى القصير (Alshatti, 2015: 64).

2- نظرية إمكانية التحويل Exchange Possibility Theory:

وتقوم على أساس إمكانية احتفاظ المصرف بموجودات يمكن بيعها نقداً (Ross 2002. et al., 35) وتعد هذه النظرية تطوراً للنظرية التقليدية والتي يكون تركيز المصرف فيها على إمكانية تحويل الموجود إلى نقد. تعتمد هذه النظرية على توسيع دائرة التوظيف لدى المصرف التجاري من خلال عدم الاقتصار على التعامل قصير المدى والمتمثل في القروض التجارية كما جاء في نظرية القروض التجارية.

3- نظرية إدارة المطلوبات: Liability Management

إن بمقدرة المصرف التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق المالية لمواجهة احتياجاته إلى الاقتراض أو لمواجهة طلبات المودعين. أي أن هذه النظرية طرحت مفهومها للسيولة على أساس قدرة المصرف على جذب أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة أصوله (بن عمرو وآخرون، 2017: 10).

مؤشرات السيولة المصرفية banking liquidity indicators

تعد مقاييس السيولة المصرفية مقاييس تقريبية، بالرغم من مظاهرها الكمية التي قد توهي بالدقة المطلقة. لهذا فإن استعمالها لن يؤدي إلى حكم قاطع بخصوص سيولة المصرف، ما لم تتوافر معلومات نوعية عن مكوناتها، وبالرغم من هذا التحفظ، لا يمكن تجاهل ما تقدمه مقاييس السيولة في معظم الحالات من مؤشرات مقبولة عن سياسة السيولة لدى المصرف التجاري (العلي، 2012: 184).

وتعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية. وتقيس هذه النسب قدرة المؤسسة على سداد الفواتير المستحقة بالنقد الذي يتم تحصيله حالياً (Bodie & Kane, 2020: 318). ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يأتي (ناولو، 2022: 277-279)، (Pike & Neale, 2009: 47-46)، (حسين، 2020: 168، 169):

1- نسبة الرصيد النقدي Cash balance ratio

وتقيس هذه النسبة مقدار السيولة في المصارف. وتعتبر هذه النسبة عن مقدار النقد لدى البنك المركزي وفي الصندوق فضلاً عن الأرصدة الأخرى كالعملات الأجنبية والمسكوكات الذهبية الموجودة في المصرف. وتعتبر هذه النسبة عن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المصرفية وممارسته لنشاطاته المختلفة، وتستخرج على وفق المعادلة الآتية:

نسبة الرصيد النقدي = النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق - أرصدة سائلة أخرى/ الودائع وما في حكمها

ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك حقوق الملكية. إذ تبين المعادلة انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت قدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها، إلا أن ذلك ينعكس سلباً على العائد المصرفي وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات يمكن أن تدر على المصرف بعوائد مالية.

2- نسبة الاحتياطي القانوني Reserve Requirement Ratio

يعد اهم مؤشر لقياس السيولة لدى المصارف. إذ تحتفظ المصارف بنسبة معينة من المبالغ المتوفرة لديها والمتأتية من الودائع المختلفة لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يحتفظ به البنك المذكور وبدون فائدة، ويسمى هذا الرصيد بالاحتياطي القانوني. علماً إن هذه النسبة غير ثابتة وعرضة للتغيير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد، وان ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في أوقات الأزمات وتقاس بالمعادلة الآتية:

نسبة الاحتياطي القانوني = الرصيد النقدي لدى البنك المركزي/ الودائع وما في حكمها $\times 100$

وتتراوح هذه النسبة بين 20-35% حسب تعليمات البنك المركزي في البلدان المختلفة.

3- نسبة السيولة القانونية Legal liquidity ratio

وتمثل مقياساً لقدرة الاحتياطيات المصرف (الأولية والثانوية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف وفي جميع الحالات. إذ انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف ويمكن تحديد النسبة من خلال الصيغة الرياضية الآتية:

نسبة السيولة القانونية = الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية/ الودائع وما في حكمها $\times 100$

تشير النسبة أعلاه ان كلما زادت السيولة القانونية ازدادت السيولة لدى المصرف أي ان العلاقة طردية بينهما.

4-النقد الى اجمالي الموجودات Cash to Total Assets Ratio

تشير هذه النسبة إلى مقدار الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف مختلف التزاماته المالية، وارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض مخاطرة السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواءً كانت في صندوق المصرف أو لدى المصارف الأخرى، كما أن انخفاض هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطرة السيولة، إذ يعكس ذلك انخفاض تلك الأرصدة النقدية التي يواجه بها المصرف التزاماته المالية

نسبة (النقد في الصندوق ولدى المصارف الأخرى/إجمالي الموجودات)

5-نسبة التداول (السيولة العامة) Current Ratio

واحدة من أفضل النسب المعروفة والأكثر استخداماً على نطاق واسع نسبة لأن الأصول والالتزامات المتداولة يتم تحويلها إلى نقد في أقل من 12 شهراً. وتقيد قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها. تعد نسبة التداول مقياساً للسيولة قصيرة الأجل وتوضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون المؤسسة قصيرة الأجل، وارتفاع هذه النسبة يعد مؤشراً جيداً لسيولة المؤسسة، ومن ثم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وعليه يجب أن تكون القيمة الدفترية الموجودات المتداولة لأي مؤسسة تساوي بالضبط القيمة الدفترية لمطلوباتها المتداولة وتحسب على وفق الآتي (95: 2002, Rose):

نسبة التداول= مجموع الموجودات المتداولة/ مجموع المطلوبات المتداولة×100

أن القيمة المقبولة لهذا المؤشر هي (1:2)، أي أن الموجودات المتداولة تكون ضعف المطلوبات المتداولة.

4-نسبة السيولة السريعة Quick ratio

من بين المعايير الاحترازية الأولى التي حددتها السلطات النقدية والرقابية في كافة الدول تطبيقاً لمبدأ مواءمة أجال مصادر واستخدامات الأموال هو نسبة السيولة السريعة أي نسبة مجموع الموجودات أو الاستخدامات السائلة إلى مجموع المطلوبات أو المصادر واجبة الدفع متوجبة الأداء. ويوفر هذا المعيار للمصارف من حيث المبدأ، توضيح مدى إمكانية مواجهة طلبات السحوبات التي قد تتعرض لها وكذلك سائر المطلوبات المتوجبة الدفع. ويتحقق هذا الهدف بشكل أمثل، عندما تتساوى الأموال السائلة في المصرف خلال فترة معينة مع مجموع التزاماته، أي حين تبلغ نسبة السيولة مائة بالمائة (العلي، 2012: 185). وتعتبر النسبة السريعة مقياساً أفضل للسيولة في المؤسسات التي لا يمكن تحويل مخزونها بسهولة إلى نقد (Bodie et al., 2022: 450). فالمديرين غالباً ما يستبعدون المخزونات وغيرها من المكونات الأقل سيولة من الأصول المتداولة عند مقارنة الأصول المتداولة بالالتزامات المتداولة، إنهم يركزون بدلاً من ذلك على النقد والأوراق المالية القابلة للتسويق والفواتير التي لم يدفعها العملاء بعد، وهذا يؤدي إلى نسبة سريعة (845: Brealey et al., 2023). تقيس هذه النسبة سيولة المؤسسة قصيرة الأجل بعد طرح الموجودات الأقل سيولة منها، وهي المخزون، وتحسب من تقسيم الموجودات المتداولة مطروحا منها المخزون على المطلوبات المتداولة وأن القيمة المقبولة للنسبة هي مرة واحدة أي (1:1) ويتم قياسها وفقاً للصيغة الآتية:

نسبة السيولة السريعة= الموجودات المتداولة- المخزون/المطلوبات المتداولة×100

1-نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الموجودات Total loans/total assets ratio

تعني هذه النسبة ما يوظفه المصرف من إجمالي الموجودات في عمليات منح القروض بأنواعها المختلفة، وارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطر السيولة وارتفاع العائد المصرفي، وانخفاضها يشير إلى انخفاض مخاطر السيولة وانخفاض العائد المصرفي.

2-نسبة إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي المطلوبات Total equity/total liabilities ratio

تعد مشكلة السيولة لمقابلة استخدامات الأموال في المصارف أكبر من تلك التي تواجهها المصارف لمقابلة سحوبات المودعين، وإن المصدر الأساسي للتمويل لدى المصارف هو الودائع، ولا تلجأ المصارف في العادة إلى حقوق الملكية إلا في الحالات الطارئة، ولذلك فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على ارتفاع حصة حقوق الملكية من إجمالي مطلوبات المصرف، وبالتالي زيادة حصة

الأموال التي لا يستطيع المصرف التحكم بها وانخفاض حصة الأموال التي تساعد المصرف على تمويل السيولة لديه وتمويل أصوله بها، وبالتالي زيادة خطر تمويل السيولة لدى المصرف والعكس بالعكس.

5- نسبة رأس المال العامل/ اجمالي المبيعات Working capital/total sales ratio

هنالك طريقة أخرى لقياس قدرة المؤسسة على تلبية احتياجاتها على المدى القصير. وهي صافي رأس المال العامل (الأصول المتداولة ناقص المطلوبات المتداولة) إلى المبيعات، وتُخبرنا هذه النسبة الاحتياطيات المتاحة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل المتعلقة بالمبيعات (Fabozzi & Peterson, 2003: 734).

6-نسبة تغطية السيولة Liquidity coverage ratio

وتهدف نسبة تغطية السيولة إلى التأكد من احتفاظ المصرف بقدر كافٍ من الموجودات السائلة عالية الجودة غير المرهونة لمقابلة صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال 30 يوم قادمة في ظل سيناريو للظروف غير المواتية. ويتم حساب تلك النسبة وفقاً للمعادلة الآتية (Hartlage, 2012: 463) :

نسبة تغطية السيولة = الأصول ذات السيولة المرتفعة/ صافي التدفقات النقدية الخارجة لمدة 30 يوم ≤ 100

ويجب ألا تقل نسبة تغطية السيولة في جميع الأحوال عن 100% ، كذلك يجب أن تساوي الموجودات السائلة عالية الجودة على الأقل صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة والتي تكون النسبة عندها مساوية للواحد الصحيح لتساوي البسط مع المقام. بالإضافة إلى ذلك على المصرف المحافظة على أن تكون نسبة تغطية السيولة أكبر من الواحد أو على أقل تقدير أن تكون مساوية للواحد خلال الفترة التي قد يتعرض لها المصرف خلال فترة 30 يوماً ، وأن يكون على دراية بأي فجوات تحصل خلال الفترة المحددة للتأكد من توافر كميات كافية من الأصول عالية الجودة لتغطية أي فجوة تحدث (Fulirer et al., 2016: 34).

الاطار التطبيقي للدراسة

لأجل تقييم مؤشرات هيكل التمويل المختارة و السيولة المصرفية سيقوم الباحثان بتحليل تطور هذه المؤشرات (مؤشرات هيكل التمويل والسيولة المصرفية) خلال مدة الدراسة للمصارف عينة البحث من خلال اعتماد النسب المالية وتطورها لكلا المتغيرين للمصارف عينة الدراسة.

أولاً: تحليل النسب المالية لمتغيرات هيكل التمويل والسيولة المصرفية

1- نسبة اجمالي الديون الى رأس المال الممتلك

تعكس لنا معطيات الجدول أدناه التراجع الملحوظ لنسبة التمويل بالدين في خلال أعوام الدراسة ولأغلب المصارف، ويعود ذلك إلى استجابة المصارف التجارية لتعليمات ولوائح البنك المركزي والتي تضمنت زيادة رؤوس أموالها ليكون الحد الأدنى 250 مليار دينار، بهدف توسيع أعمال المصارف التجارية بما يؤهلها للحصول على تصنيف ائتماني وتحقيق الأرباح وضمان حقوق المساهمين، فضلاً عن أوضاع الحرب على الإرهاب التي مرت بها البلاد منذ عام 2014 وحتى عام 2016، والتي تسببت بسحب مبالغ كبيرة من الودائع، لتعاود الارتفاع في الأعوام الأخيرة من الدراسة نتيجة استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية والأمنية في البلد. وقد سجل أعلى متوسط حسابي لمعيار اجمالي الدين إلى رأس المال الممتلك من نصيب مصرف بغداد بنسبة 440%، وهي أعلى بكثير من المتوسط الحسابي العام 154% كون أن المصرف يعتمد على تمويل موجوداته على الديون بنسبة أكبر مقارنة بمصادر الملكية مما يجعل هذه المصرف معرضاً بشكل أكبر لمخاطر عدم السداد، إذ تراوحت نسبة الدين بين أقصى حد 714% عام 2010 وأدنى حد 299% عام 2017 سبب هذه الارتفاع بالنسبة نتيجة انخفاض احتياطيات المصرف وارتفاع حجم مصادر التمويل الخارجية. أما أقل نسبة فقد كانت من نصيب مصرف سومر التجاري بمقدار 46%، مما يؤشر إلى أن المصرف يعتمد على موارده الذاتية في تسير أعماله، إذ كان أدنى انخفاض له في عام 2021 بنسبة 24%، نتيجة لانخفاض اجمالي المطلوبات بمقدار 108 مليار دينار بينما كان رأس المال الممتلك بمقدار 263 مليار دينار (التقرير المالي السنوي لمصرف سومر، 2021: 15).

(1) الجدول

مؤشر اجمالي الديون الى راس المال الممتلك للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2022

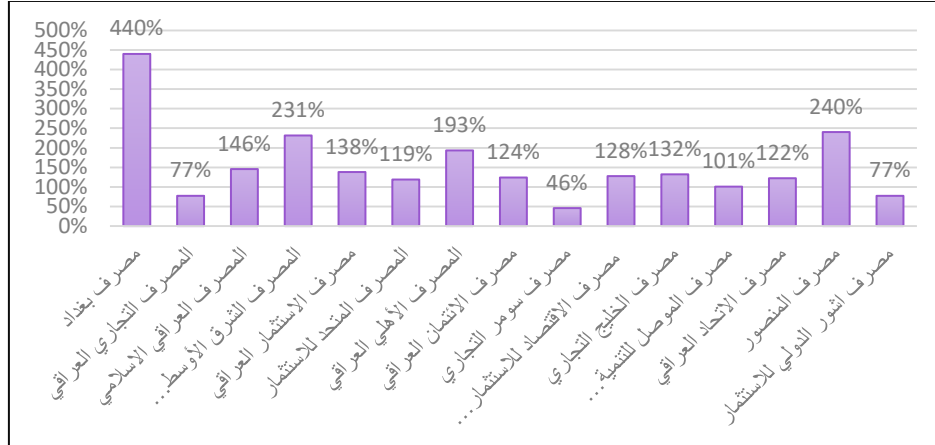
المتوسط الحسابي	السنوات													مصرف
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
440%	394 %	398 %	410 %	315 %	318 %	299 %	325 %	454 %	526 %	506 %	528 %	529 %	714 %	بغداد
77%	62%	63%	101 %	65%	57%	58%	50%	42%	136 %	70%	105 %	83%	114 %	التجاري
146%	362 %	236 %	349 %	119 %	92%	75%	71%	73%	79%	97%	113 %	171 %	56%	العراقي الإسلامي
231%	215 %	140 %	145 %	146 %	200 %	177 %	133 %	133 %	122 %	283 %	337 %	387 %	590 %	الشرق الأوسط
138%	164 %	147 %	115 %	103 %	114 %	102 %	100 %	96%	95%	180 %	219 %	179 %	178 %	الاستثمار
119%	159 %	171 %	130 %	99%	70%	74%	74%	81%	88%	123 %	128 %	165 %	183 %	المتحد
193%	625 %	478 %	191 %	146 %	104 %	111 %	101 %	104 %	133 %	222 %	118 %	75%	102 %	الأهلي
124%	36%	61%	80%	76%	59%	51%	65%	103 %	122 %	206 %	221 %	193 %	340 %	الائتمان
46%	41%	24%	27%	30%	53%	46%	31%	39%	61%	58%	70%	59%	58%	سومر التجاري
128%	77%	79%	78%	82%	193 %	89%	126 %	120 %	124 %	193 %	253 %	223 %	23%	الاقتصاد
132%	79%	77%	66%	79%	84%	88%	153 %	119 %	103 %	161 %	185 %	199 %	325 %	الخليج التجاري
101%	187 %	185 %	47%	53%	54%	51%	54%	39%	32%	115 %	113 %	190 %	189 %	الموصل
122%	96%	86%	86%	82%	110 %	126 %	142 %	142 %	158 %	129 %	412 %	12%	7%	الاتحاد
240%	160 %	149 %	347 %	423 %	422 %	354 %	284 %	273 %	214 %	181 %	63%	149 %	102 %	المنصور
77%	165 %	118 %	73%	59%	74%	41%	52%	67%	62%	54%	57%	100 %	82%	اشور الدولي
154%	188 %	161 %	150 %	125 %	133 %	116 %	117 %	126 %	137 %	172 %	195 %	181 %	204 %	المتوسط العام

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف التجارية

والشكل البياني ادناه يوضح لنا جلياً حجم هذه النسبة بالمتوسط خلال المدة من 2010-2022 وكما تم شرحها:

الشكل (1)

مؤشر اجمالي الديون الى راس المال الممتلك للمصارف عينة الدراسة للمدة 2022-2010



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (1)

2- اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات

تكشف لنا القراءة الاولى لمعطيات الجداول المذكورة ادناه التذبذب بين التناقص تارة والارتفاع تارة أخرى لنسبة التمويل بالدين خلال أعوام الدراسة، و لأغلب المصارف بسبب السحوبات الكبيرة من الودائع نتيجة لأوضاع الحرب على الارهاب التي مرت بها البلاد ابتداءً من عام 2014 ولغاية عام 2016، فضلاً عن قرار البنك المركزي الذي أدى الى زيادة حجم الموجودات بشكل يفوق زيادة حجم مصادر التمويل الخارجية، بينما شهدت النسبة ارتفاعاً خلال المدة 2018-2022 ويعود هذا الارتفاع الى الإجراءات الرامية بتوطين رواتب الموظفين لدى المصارف الحكومية والخاصة، الامر الذي أدى الى ارتفاع الودائع بشكل ملحوظ. وقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف سومر التجاري في عام 2022 ونسبة 17%، مما يؤثر الى ان المصرف يعتمد على موارده الذاتية في تسير اعماله، حيث بلغت موجوداته 265 مليار دينار مقارنة بأجمالي المطلوبات نهاية العام والتي وصلت الى 62 مليار دينار كذلك بلغ رصيد راس المال الممتلك 264 (التقرير المالي السنوي لمصرف سومر، 2022: 109)، بينما كانت اعلى النسب من نصيب مصرف بغداد في عام 2010 وبمقدار 86%، ويعد هذا مؤشر إيجابي لثقة الزبائن للتعامل مع المصرف المذكور في تلك السنة.

جدول (2)

مؤشر نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2022

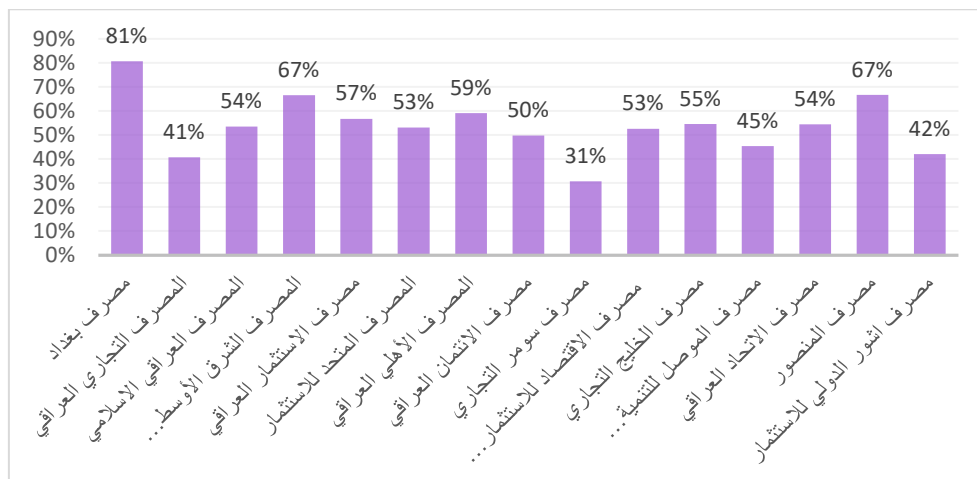
المتوسط	السنوات													مصرف
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
81%	80%	80%	80%	76%	76%	76%	76%	82%	84%	84%	83%	84%	86%	بغداد
41%	38%	38%	50%	39%	36%	37%	33%	29%	37%	41%	51%	45%	53%	التجاري
54%	78%	70%	64%	65%	48%	43%	41%	41%	44%	49%	53%	63%	35%	العراقي الإسلامي
67%	68%	59%	59%	59%	67%	64%	57%	58%	55%	74%	77%	79%	86%	الشرق الأوسط
57%	62%	60%	54%	51%	53%	51%	50%	49%	48%	64%	68%	64%	64%	الاستثمار
53%	61%	63%	57%	50%	41%	43%	43%	45%	51%	55%	56%	62%	64%	المتحد
59%	86%	83%	66%	59%	51%	53%	50%	46%	57%	69%	54%	43%	50%	الأهلي العراقي
50%	26%	38%	44%	43%	37%	34%	39%	50%	57%	67%	69%	66%	77%	الائتمان
31%	17%	29%	21%	23%	34%	31%	24%	28%	38%	37%	41%	37%	37%	سومر
53%	43%	44%	44%	45%	58%	43%	51%	47%	35%	64%	72%	69%	69%	الاقتصاد
55%	44%	43%	40%	44%	46%	47%	60%	60%	58%	63%	65%	63%	76%	الخليج
45%	65%	65%	32%	34%	35%	34%	35%	28%	24%	53%	53%	66%	65%	الموصل
54%	49%	46%	46%	45%	52%	56%	59%	58%	61%	56%	80%	56%	43%	الاتحاد
67%	62%	60%	77%	81%	80%	78%	74%	73%	68%	64%	39%	60%	51%	المنصور
42%	62%	54%	42%	37%	43%	29%	34%	40%	38%	35%	36%	50%	45%	اشور
54%	57%	55%	52%	50%	50%	48%	48%	49%	50%	58%	60%	61%	60%	المتوسط العام

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف التجارية

والشكل البياني ادناه يوضح لنا جلياً حجم هذه النسبة بالمتوسط خلال المدة من 2010-2022 وكما تم شرحها:

شكل (2)

مؤشر نسبة اجمالي الديون الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (2)

3- راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات

يلاحظ ان هنالك نمواً ملحوظاً في هذه النسبة حيث بلغت أكثر من النسبة التي اعتمدها البنك المركزي وهذه بشكل عام دليل اعتماد المصارف على راس المال الممتلك لتمويل موجوداته خلال الأعوام المعتمدة للدراسة، ويعود ذلك الى قيام المصارف برفع مبلغ رأس مالها المدفوع امتثالاً لأوامر البنك المركزي العراقي والذي ينص على رفع رؤوس اموال المصارف بمبلغ لا يقل عن 250 مليار دينار ابتداء من عام 2014. حيث حقق مصرف سومر التجاري اعلى نسبة لراس المال بالمتوسط قياساً بالمصارف الأخرى وقدرها 69%، (وهو اعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ 46%) وهذا الارتفاع الملحوظ خلال مدة الدراسة حتى قبل اصدار قرار البنك المركزي يشير الى ان المصرف لم يقوم باستغلال موارده الذاتية بالشكل المطلوب من خلال التوسع بالأنشطة الاستثمارية والتشغيلية والائتمان النقدي والتعهدي. كذلك حققت عدد من المصارف الأخرى لنسب اعلى من المعدل كالمصرف التجاري والعراقي الإسلامي والمتحد والائتمان والاقتصاد والخليج والموصل واشور الدولي، وهذه يشير الى تباين المصارف عينة الدراسة بخصوص المؤشر المعني، مما يعني تفاوتها في خلق موجودات يمكن استثمارها، بينما كانت أدنى نسبة ملكية بالمتوسط مسجلة من قبل مصرف بغداد بنسبة 19%. وعلى الرغم من تزايد النسبة محل التحليل خلال أعوام الدراسة الا انها بمعدلات قليلة، وهذه يؤشر ارتفاع مصادر التمويل الخارجية وبخاصة بمبلغ الودائع لدى المصرف المذكور خلال مدة الدراسة.

الجدول (3)

مؤشر راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2022

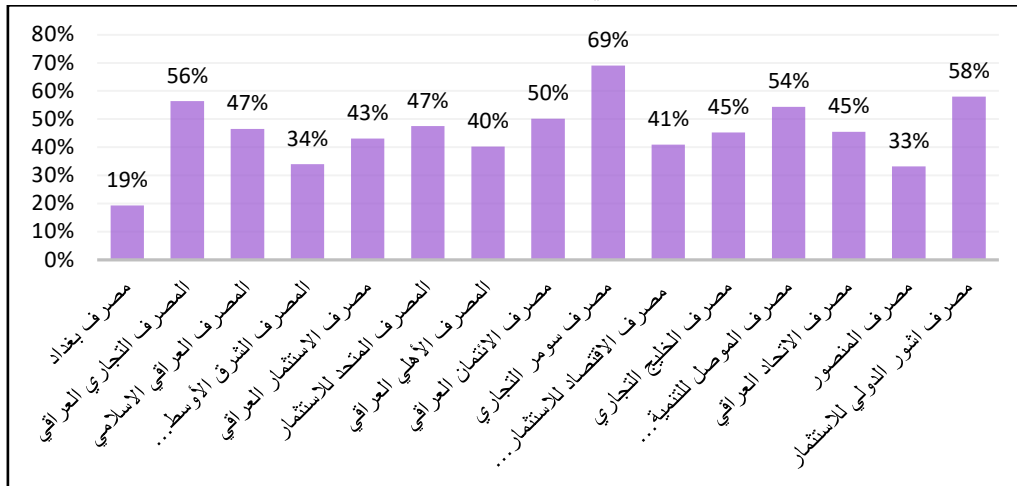
المتوسط الحسابي	السنوات													مصرف
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
19%	20%	20%	20%	24%	24%	24%	24%	18%	16%	17%	16%	16%	12%	بغداد
56%	62%	61%	50%	60%	64%	63%	67%	70%	27%	59%	49%	55%	47%	التجاري
47%	22%	30%	18%	55%	52%	57%	58%	58%	56%	51%	47%	37%	65%	العراقي الإسلامي
34%	33%	41%	41%	41%	33%	36%	43%	44%	45%	26%	23%	21%	14%	الشرق الأوسط
43%	38%	40%	46%	49%	47%	49%	50%	51%	51%	36%	31%	36%	36%	الاستثمار
47%	39%	37%	43%	50%	59%	57%	57%	55%	58%	45%	44%	38%	35%	المتحد
41%	14%	17%	34%	41%	49%	47%	50%	45%	43%	31%	46%	57%	50%	الأهلي
50%	74%	62%	56%	57%	63%	66%	60%	49%	46%	33%	31%	34%	23%	الائتمان
69%	81%	71%	79%	77%	66%	68%	76%	71%	62%	63%	59%	63%	63%	سومر
62%	56%	56%	56%	55%	30%	48%	40%	39%	28%	33%	28%	31%	31%	الاقتصاد
47%	56%	57%	60%	56%	54%	53%	40%	50%	56%	39%	35%	33%	24%	الخليج
54%	35%	35%	68%	65%	64%	66%	65%	72%	76%	47%	47%	34%	35%	الموصل
45%	51%	54%	54%	55%	48%	44%	41%	41%	39%	44%	20%	44%	57%	الاتحاد
33%	38%	40%	22%	19%	19%	22%	26%	27%	32%	35%	61%	40%	49%	المنصور
58%	38%	46%	58%	63%	57%	71%	66%	60%	62%	65%	64%	50%	55%	اشور
46%	44%	45%	47%	51%	49%	52%	51%	50%	46%	41%	40%	39%	40%	المتوسط العام

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف التجارية

والشكل البياني ادناه يوضح لنا جلياً حجم هذه النسبة بالمتوسط خلال المدة من 2010-2022 وكما تم شرحها:

شكل (3)

مؤشر نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2022



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (3)

4- راس المال الممتلك الى اجمالي الودائع

نلاحظ من الجدول أدناه ان المصارف التجارية عينة الدراسة كانت ملتزمة بالنسبة المقررة لراس المال الى اجمالي الودائع حيث حققت معظمها أكثر من نسبة 10% لمعيار راس المال الى الودائع خلال سنوات الدراسة، وهي النسبة المقبولة والتي اعتمدها البنك المركزي وهذه بشكل عام دليل على توفير الحماية للمودعين اتجاه المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف اثناء القيام بأعماله، فضلا عن قيام المصارف برفع رؤوس أموال المصارف بحد أدنى لا يقل عن 250 مليار دينار لكل مصرف. وقد كانت اقل نسبة من نصيب مصرف بغداد في عام 2010 ونسبة 15% بسبب ارتفاع حجم الودائع لدى المصرف في تلك السنة، بينما اعلى نسبة كانت من نصيب مصرف سومر عام 2021 وبمقدار 550% وهذه يؤشر الى ان المصرف يعتمد على موارده الذاتية في تسيير اعماله، ولم يتم باستغلال موارده الذاتية بالشكل المطلوب من خلال التوسع في الانشطة الاستثمارية والائتمان النقدي.

جدول (4)

مؤشر راس المال الممتلك الى اجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2022

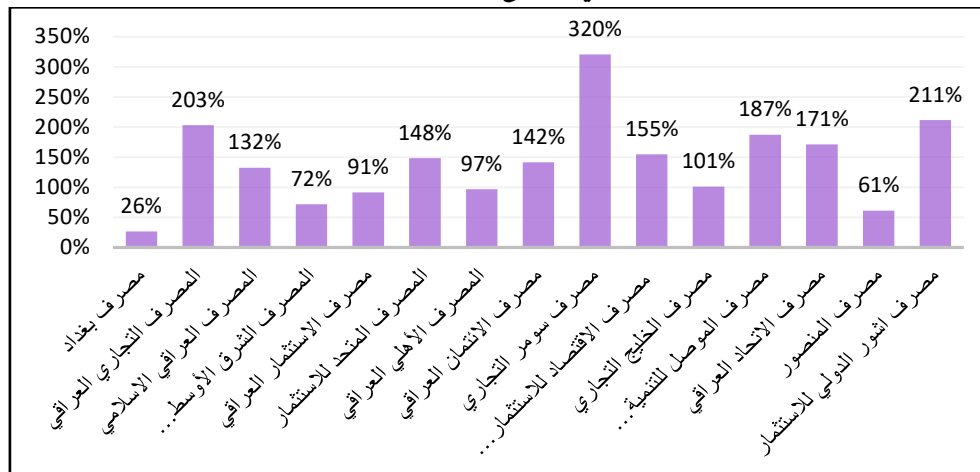
المتوسط ط	السنوات													المصرف
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
26%	27%	27%	26%	34%	34%	37%	36%	31%	21%	21%	21%	20%	15%	بغداد
203%	195	198	113	186	211	217	232	304	371	204	128	163	119	التجاري
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
132%	58%	93%	60%	153	162	232	185	145	144	118	101	60%	208	العراقي الإسلامي
				%	%	%	%	%	%	%	%		%	
72%	105	95%	100	99%	62%	83%	108	83%	86%	37%	30%	27%	18%	الشرق الأوسط
	%		%				%							
92%	112	107	99%	%98	110	100	102	108	111	66%	61%	63%	63%	الاستثمار
	%	%			%	%	%	%	%					
148%	194	104	199	206	154	169	218	141	170	97%	126	83%	64%	المتحد
	%	%	%	%	%	%	%	%	%		%			
97%	22%	28%	73%	102	135	155	177	99%	78%	47%	100	138	102	الأهلي
				%	%	%	%				%	%	%	
142%	329	181	135	143	193	219	172	186	93%	52%	49%	58%	31%	الائتمان
	%	%	%	%	%	%	%	%						
320%	473	550	476	427	331	300	393	286	193	187	152	203	195	سومر
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
155%	293	306	290	283	117	185	158	103	75%	60%	42%	46%	53%	الاقتصاد
	%	%	%	%	%	%	%	%						
101%	137	149	171	152	135	121	74%	79%	76%	73%	57%	55%	34%	الخليج
	%	%	%	%	%	%								
187%	131	69%	266	223	225	267	291	304	369	97%	92%	57%	42%	الموصل
	%		%	%	%	%	%	%	%					
171%	307	314	299	270	206	170	141	75%	72%	87%	28%	112	143	الاتحاد
	%	%	%	%	%	%	%					%	%	
61%	73%	74%	30%	25%	24%	30%	37%	38%	49%	58%	184	70%	102	المنصور
											%		%	
211%	139	180	242	192	151	328	265	225	247	277	236	123	140	اشور
	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	
142%	173	165	172	173	150	174	150	147	144	99%	94%	85%	89%	المتوسط العام
	%	%	%	%	%	%	%	%	%					

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف التجارية

والشكل البياني ادناه يوضح لنا جلياً حجم هذه النسبة بالمتوسط خلال المدة من 2010-2022 وكما تم شرحها:

شكل (4)

مؤشر راس المال الممتلك اجمالي الودائع للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (4)

5- السيولة الجارية

يتضح من التحليل المالي ان المصارف لديه سيولة مرتفعة ، وان ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشر على ان المصارف عينة البحث تحتفظ بنسبة اعلى مما اقره البنك المركزي العراقي ، الامر الذي يعكس تحفظ المصارف في منح الائتمان لاسيما المتوسط وطويل الاجل وتفضيل الائتمان قصير الاجل ذو المردود السريع وبمخاطر اقل ، فضلا عن قيام المصارف برفع رؤوس أموالها استجابة لقرارات البنك المركزي بحد ادنى لا يقل 250 مليار دينار والذي أتاح توفر السيولة العالية في خزائن المصارف ، لكن في نفس الوقت تعمل على توظيف أموالها في الاستثمار وارتفاع هذه النسبة يعكس الاتجاه التحوطي للجهاز المصرفي ضد السحوبات المفاجئة التي قد يقوم بها المودعين. وقد كانت اقل نسبة لمؤشر السيولة الجارية في المصارف عينة الدراسة من نصيب مصرف الشرق الاوسط في عام 2010 بنسبة 105% ، بسبب الاساليب التي اتبعها المصرف في مجال تشجيع الزبائن على الادخار واستقطاب الودائع ، بالمقابل انخفض رصيد السيولة النقدية لدى المصرف بمقدار 3,3% مقارنة بالعام السابق ، الا ان هذه الانخفاض لا يمثل خطراً على الاستقرار المالي وهي اكبر من نسبة السيولة المقررة من قبل البنك المركزي بالإضافة الى انها تؤثر على ان الموجودات المتداولة تغطي المطلوبات قصيرة الاجل بنسبة 100% (التقرير المالي السنوي لمصرف الشرق الأوسط ، 2010: 24) ، بينما كانت اعلى نسبة من نصيب مصرف سومر في عام 2022 بنسبة 462% وهي نسبة جيدة عن معيار السيولة المثالي ، تبين مدى قدرة المصرف على مواجهة طلبات سحب الودائع ، لكنها تؤثر بالوقت نفسه انخفاض ربحية المصرف ، مما يتطلب توظيف السيولة النقدية الفائضة والمتاحة في مجالات استثمارية وائتمانية متنوعة ذات مخاطر منخفضة نسبياً بطريقة تحقق الأرباح المناسبة (التقرير المالي السنوي لمصرف سومر التجاري ، 2022: 102).

جدول (5)

مؤشر نسبة السيولة الجارية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2022

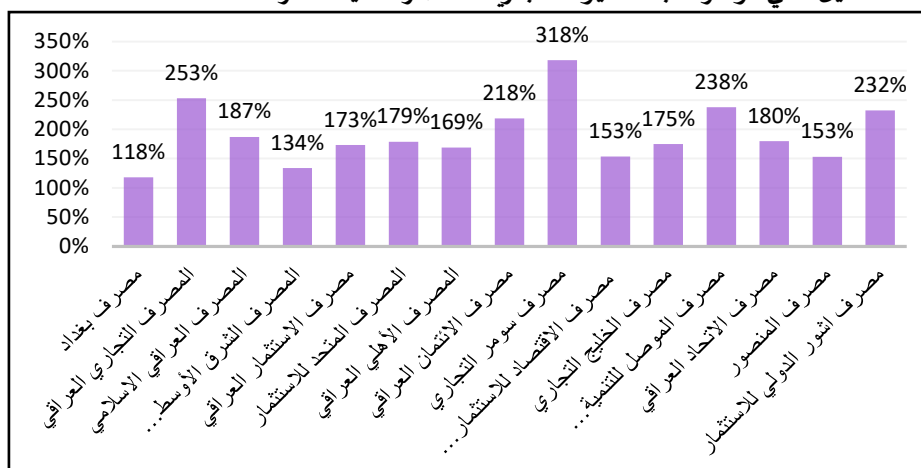
المصرف	السنوات													المتوسط
	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
بغداد	118%	120%	120%	126%	126%	126%	114%	109%	115%	116%	115%	114%	111%	
التجاري	253%	259%	258%	198%	252%	273%	299%	359%	273%	241%	195%	220%	185%	
العراقي الاسلامي	187%	121%	137%	154%	146%	200%	222%	230%	222%	218%	197%	180%	152%	255%
الشرق الاوسط	134%	130%	142%	145%	132%	138%	150%	146%	157%	120%	118%	113%	105%	
الاستثمار	173%	155%	164%	182%	190%	190%	195%	197%	202%	151%	140%	150%	151%	
المتحد	179%	152%	149%	139%	184%	210%	209%	202%	216%	169%	166%	157%	152%	
الأهلي	169%	112%	117%	147%	161%	184%	169%	200%	171%	143%	182%	228%	191%	
الائتمان	218%	370%	257%	221%	228%	294%	254%	198%	175%	148%	145%	152%	129%	
سومر	318%	462%	312%	429%	393%	270%	388%	335%	249%	258%	228%	255%	255%	
الاقتصاد	153%	181%	179%	195%	183%	164%	148%	135%	125%	120%	115%	129%	132%	
الخليج	174%	207%	214%	230%	208%	181%	152%	152%	163%	155%	146%	144%	122%	
الموصل	238%	141%	143%	270%	252%	293%	281%	353%	402%	185%	187%	149%	183%	
الاتحاد	180%	196%	206%	206%	211%	170%	165%	164%	159%	171%	122%	170%	216%	
المنصور	153%	156%	161%	129%	121%	126%	133%	135%	145%	153%	254%	163%	193%	
اشور	232%	156%	179%	227%	249%	317%	284%	222%	248%	267%	258%	182%	210%	
المتوسط العام	189%	195%	182%	199%	204%	212%	211%	204%	201%	173%	170%	165%	157%	

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية للمصارف التجارية

والشكل البياني ادناه يوضح لنا جلياً حجم هذه النسبة بالمتوسط خلال المدة من 2010-2022 وكما تم شرحها:

شكل (5)

التحليل المالي لمؤشر نسبة السيولة الجارية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2010-2022



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (5)

ثالثاً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- ليست هنالك طريقة محددة لاختيار مصادر الهيكل التمويلي في المصارف التجارية. يعتمد القرار المتخذ في هذا السياق على ظروف المصرف نفسه والبيئة المحيطة به، مما يعكس مرونة في تكييف استراتيجيات التمويل وتأثيرها على السيولة.
- 2- يوجد اختلاف في تركيبة الهيكل التمويلي بين المصارف والمؤسسات غير المالية. المصارف التجارية تعتمد أساساً على الرافعة المالية، مما يفرض أحياناً أن تتفوق نسبة الديون على رأس المال الممتلك، وهو ما يؤثر على السيولة بشكل مختلف عن المؤسسات غير المالية التي قد تتبنى استراتيجيات تمويل مختلفة.
- 3- أظهرت الدراسة أن اعتماد المصارف التجارية على التمويل المملوك بنسب مرتفعة يُعد مؤشراً سلبياً على استراتيجياتها التمويلية، حيث يؤدي هذا الاعتماد إلى زيادة مستوى السيولة على حساب الربحية. في المقابل، يعد التمويل بالديون نشاطاً أساسياً للمصارف، مما يُسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد وزيادة العوائد. وبالتالي فإن تعزيز استخدام التمويل بالديون بدلاً من التمويل المملوك يمكن أن يُحسن من قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية على المدى القصير والمتوسط، ويعزز من استقرارها المالي.
- 4- تتسم البيئة المصرفية العراقية بعدم الاستقرار والمخاطر العالية، مما يستلزم اعتماد البنك المركزي العراقي آليات رقابية جديدة لتعزيز الاستقرار المالي والحفاظ على المركز المالي للمصارف التجارية. يتطلب ذلك إطاراً إشرافياً شاملاً لمراقبة الأداء المالي والتعامل مع المخاطر الاقتصادية المحتملة.
- 5- ان المصارف التجارية عينة الدراسة كانت ملتزمة بالنسبة المقررة لرأس المال الى اجمالي الودائع حيث حققت معظمها أكثر من ما نسبة 10% لمعيار رأس المال الى الودائع خلال سنوات الدراسة، وهي النسبة المقبولة والتي اعتمدها البنك المركزي وهذه بشكل عام دليل على توفير الحماية للمودعين اتجاه المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف اثناء القيام بأعماله، فضلاً عن قيام المصارف برفع رؤوس أموال المصارف بحد أدنى لا يقل عن 250 مليار دينار لكل مصرف، هذا الالتزام يمكن أن يسهم في تعزيز الثقة وجذب ودائع جديدة، مما يخلق فرصاً استثمارية ويحسن السيولة.
6. تشير نتائج الدراسة التطبيقية عبر التحليل المالي إلى أن نسبة السيولة تجاوزت المعدل المطلوب. كما أوضحت الدراسة أن مصرف سومر كان يتمتع بأعلى مستوى لرأس المال الممتلك خلال الفترة المرصودة، مما يعزز سيولته ويجعله في مقدمة المصارف من حيث تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية وهذه النسبة تفوق الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي العراقي، وهي تشير الى ان المصرف يتمتع بقاعدة رأسمالية قوية تفوق النسبة المطلوبة الامر الذي يعكس قوة المصرف ومقدرته على دعم خطط النمو في المستقبل واتباعه سياسة تحفظية للظروف المحيطة، الا انه قد يؤثر سلباً على ربحية المصرف وبالتالي على توزيعات المساهمين (توزيع الأرباح على كمية اكبر من رأس المال) الامر الذي بمجمله قد يؤثر سلباً على نمو المصرف وقدرته التنافسية.

التوصيات

- 1- اتضح أن المصارف التجارية في العراق تتمتع بمستويات جيدة جداً من السيولة، وهي تتوافق إلى حد ما مع النسب المقررة من قبل المصرف المركزي العراقي. ومع ذلك، فإن بعض هذه المصارف تعاني من ضعف في الثقة والسمعة المالية، مما يدفعها إلى تعزيز هيكلها المالي وزيادة مستويات الأمان بشكل مبالغ فيه. هذا التخوف من الاستثمار وعدم اليقين بشأن السياسات والخطط الاقتصادية العراقية أدى إلى توجيه الجهود نحو زيادة السيولة بدلاً من استغلالها في الاستثمار، وهو ما قد لا يخدم مصلحة الاقتصاد العراقي أو يدعم التنمية الاقتصادية بشكل فعال.
- 2- على المصارف ان تقوم بتخفيض نسبة السيولة لديها من خلال تخفيض مقياسها المتمثل بكفاية رأس المال وجعله يتلاءم مع معيار البنك المركزي الذي حدد نسبة (12%) وكذلك النسبة المحددة من قبل لجنة بازل التي نسبته (8%) لان احتفاظ المصارف بنسبة سيولة عالية يزيد من كلفة رأس المال، علاوة على ذلك، هذا يمثل تعطيل للموارد المالية المتاحة لها وعدم الاستفادة منها، وبالتالي قد ينعكس بشكل سلبى على العائد الذي تحققه هذه المصارف.
- 3- ضرورة الاعتماد على مصادر متنوعة للتمويل وتحديد مستويات الرافعة المالية بهدف زيادة العوائد، وهذا التنوع ضروري بشكل خاص نظراً لأن البيئة التي تعمل فيها المصارف العراقية تتسم بالتقلب السياسي والاقتصادي.

المصادر:

المصادر العربية

- 1- بني خلف، عمر عبد الله أحمد. (2017). أثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية والمدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، جامعة الشرق الأوسط، كلية الاعمال، الأردن.
- 2- حسين، احمد عباس . (2020). تقييم الاداء المالي للمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية (دراسة تحليلية). مجلة ميسان للدراسات الاكاديمية ، 19(39)، 161 - 176 .
- 3- العلي، اسعد حميد.(2013). إدارة المصارف التجارية مدخل إدارة المخاطر. الطبعة الأولى: الذاكرة للنشر والتوزيع. الأردن.
- 4- المعاينة، وسام عبد الحميد كريم. (2023). أثر هيكل التمويل على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2010-2019). مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 38(3)، 47-80.
- 5- ناولو، محمد عادل.(2022). إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق. الطبعة الأولى: دار سورية الفتاة. حلب، سوريا.

المصادر الانكليزية

- 1- Alshatti, A. S. (2015). The effect of the liquidity management on profitability in the Jordanian commercial banks. "International journal of business and management", 10(1), 62
- 2-Frank, M. Z., & Goyal, V. K. (2009). Capital structure decisions: which factors are reliably important? "Financial management", 38(1), 1-37
- 3-Brigham, F., & Daves, P. R. (2014). Intermediate financial management. Cengage Learning.
- 4-Hillier, D., Ross, S., Wester field, R., Jaffe, J., & Jordan, B. (2002). EBOOK: Corporate Finance, 6e. McGraw Hil.
- 5- Watson, Denzil & Head, Antony, (2016), "Corporate Finance Principles and Practice", Pearson Education Limited, United Kingdom, 7th ed.
- 6- Afkhami Rad, S. (2014). The relationship between corporate governance practices and cost of capital in large listed companies of New Zealand and Singapore (Doctoral dissertation, University of Waikato).
- 7-Tartari, D. (2002). De la régulation en matière des capitaux propres du système bancaire (Doctoral dissertation, Université de Fribourg).
- 8-Nirajini, A., & Priya, K. B. (2013). Impact of capital structure on financial performance of the listed trading companies in Sri Lanka. "International Journal of Scientific and Research Publications", 3(5), 1-9.
- 9-Vergas, N., Cerqueira, A., & Brandão, E. (2015). The determinants of the capital structure of listed on stock market non-financial firms: Evidence for. Universidade do Porto, " Faculdade de Economia do Porto Portugal" (No 555). .
- 10-Degryse, H., de Goeij, P., & Kappert, P. (2012). The impact of firm and industry characteristics on small firms' capital structure. "Small business economics", 38, 431-447
- 11- Bodie, Z., & Kane, A. (2020). Essentials of investments: McGraw-Hill.
- 12- Fabozzi, F. J., & Peterson, P. P. (2003). Financial management and analysis: John Wiley & Sons>
- 13- Gambacorta, L., & Shin, H. S. (2018). Why bank capital matters for monetary policy. *Journal of Financial Intermediation*, 35:17-29.
- 14- Jadah, H. M., Hameed, T. M., & Al-Husainy, N. H. M. (2020). The impact of the capital structure on Iraqi banks' performance. *Investment Management & Financial Innovations*, 17(3): 122-132.
- 15- Jensen, M., W. & Meckling. (2008). Theory of the firm: Managerial behavior, agency cost, & Capital structure. *Journal of Financial Economics*, 3 (4): 305-360.
- 16- Kanapickienė, R., & Grundienė, Ž. (2015). The model of fraud detection in financial statements by means of financial ratios. *Procedia-Social and Behavioral Sciences*, 213, 321-327.

- 17- Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). **Determinants of financial performance of commercial banks in Kenya.** *International journal of economics and financial issues*, 3(1) : 237-252.
- 18- **Pike, R., & Neale, B. (2009). Corporate finance and investment: decisions & strategies:** Pearson Education.
- 19- Ross S. A. Westerfield R. W. & Jaffe J. F. (2010). **Corporate Finance:** McGraw Hil.
- 20- Zelalem, D. (2020). **The impact of financial leverage on the performance of commercial banks: Evidence from selected commercial banks in Ethiopia.** *International Journal of Accounting, Finance and Risk Management*, 5(1): 62-68.